مجلة الجامعة الأسمرية

المجلد (37) العدد الأول (يونيو 2020)

الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية لإيالة طرابلس الغرب 1805-1832م

وليد الهادي معومه

قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

Email: walidhs87@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى دراسة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإيالة طرابلس الغرب خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر في فترة حكم يوسف باشا القرمانلي 1795-1832م. وذلك من خلال محاولة معالجة أسبابها المرتبطة: بضعف الخطة الاقتصادية التي اعتمد عليها يوسف باشا القرمانلي في إعداد ميزانية إمارته، وما ترتب عنها من حركات رفض وعصيان على الصعيد الداخلي، الأمر الذي أرهق كاهل الباشا، وكذا ارتباطها بالظروف السياسية. **واستخدم** لتحقيق أهدافه المنهج السردي التحليلي. ومن **نتائجه** أن الضرائب الباهظة التي فرضت على سكان الإيالة قد شكلت عبئًا كبيرًا عليهم، مِمَّا تسبب في استنزاف قدرات الأهالي الاقتصادية، وقد أدت وسائل العنف التي اتبعت في جمعها إلى إثارة السخط، لذا انتشرت روح الانتفاضة والثورة التي ما أن بدأت لم تنتهِ حتى أطاحت بالأمير القرمانلي، ومِنْ ثَمَّ أسرته نهائيًا من على حكم الإيالة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الأسرة القرمانلية، إيالة طرابلس الغرب، يوسف باشا القرمانلي.

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

المقدمة

شهدت إيالة طرابلس الغرب خلال العهد القرمانلي 1711-1835م العديد من الأحداث التاريخية التي كان لها دورٌ هامٌ في التاريخ الليبي الحديث، ولعلَّ من بينها الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإيالة طرابلس الغرب خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر في فترة حكم يوسف باشا 1795-1832م، وذلك نتيجة لضعف الخطة الاقتصادية التي اعتمد عليها يوسف باشا في إعداد ميزانية إمارته، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات رفض وعصيان على الصعيد الداخلي، وكذا ارتباطها بالظروف السياسية؛ حيث استغلت الدول الأوروبية الكبرى -إنجلترا وفرنسا- ذلك، والتي ما لبثت تنفك عن محاولة انتزاع المكاسب وفرض إرادتها على حكام الأسرة القرمانلية، الأمر الذي زاد من حدة وتطور الأزمة الاقتصادية وفشل كل الحلول التي اتبعها باشا طرابلس، وخروج الأمور عن سيطرته وتطورها إلى حرب أهلية أدت في النهاية إلى تنحيه عن الحكم. وهذا ما سيتم الحديث عنه بشيء من التفصيل في الصفحات التالية:

مشكلة الدراسة

أثرت الخطط الاقتصادية التي اعتمد عليها يوسف باشا القرمانلي في إعداد ميزانية إمارته في زيادة حدة الأزمة المالية للإيالة، وتدهور الحياة الاقتصادية للأهالي. مِمَّا أدى إلى ظهور حركات رفض وعصيان على الصعيد الداخلي، ومِنْ ثَمَّ بدأت بعض الدول الأوروبية تسعى جاهدة لانتزاع المكاسب وفرض إرادتها على باشا طرابلس مستغلة ذلك من خلال المطالبة بالديون المستحقة لها، الأمر الذي ترتب عليه زيادة حدة التنافس الاستعماري الأوروبي على الإيالة. مِمَّا زاد من تعقد الأمور لدى باشا طرابلس وفشل كل حلوله الاقتصادية، وكذا السياسية، والتي كانت نهايتها بنهاية حكمه ومِنْ ثَمَّ أسرته.

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى الإجابة على عدة تساؤلات منها:

- ما الأسباب التي أدت إلى تراجع المداخيل الاقتصادية للإيالة طرابلس الغرب؟
- كيف تعامل يوسف باشا القرمانلي مع التطورات الاقتصادية؟
- كيف استطاعت كل من إنجلترا وفرنسا توظيف نتائج تطبيق قرارات المؤتمرات الدولية لصالحها؟
- ما هي الطرق التي اتبعها يوسف باشا للخروج من الأزمة الاقتصادية؟ وما مدى نجاحها؟ وما هي النتائج المترتبة عنها؟

أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذا البحث إلى كونه يسلط الضوء على المشاكل الاقتصادية التي مرّت بها ليبيا خلال فترة موضوع البحث، والذي تكاد تتشابه مع ما تمر به ليبيا خلال السنوات الأخيرة بسبب الأزمات السياسة والاقتصادية التي تعصف بالبلاد من حين إلى آخر.

المنهجية

إن طبيعة الموضوع هي التي تفرض المنهج المتبع لذا سيعتمد الباحث على المنهج السردي التحليلي القائم على جمع المادة التاريخية من المصادر والمراجع ومِنْ ثَمَّ إخضاعها للتحليل والنقد.

وقد قسمت البحث إلى أربعة محاور، أولها: بداية تدهور الأوضاع الاقتصادية 1805-1818م، وثانيها: ضعف شخصية يوسف باشا وازدياد نفوذ القناصل، وثالثها: ثورة عبدالجليل واستقلال فزان 1831م، ورابعها: انهيار الأوضاع الاقتصادية في أواخر عهد يوسف باشا القرمانلي. وذيل البحث بخاتمة فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وكذلك قائمة بالمصادر والمراجع.

المحور الأول
بداية تدهور الأوضاع الاقتصادية 1805-1818م.

تمكن يوسف باشا القرمانلي(*) في أوائل عهده من تحقيق العديد من الانتصارات، كما تمكن بقوة شخصيته وبعزيمته الصلبة أن يفرض إرادته على الكثير من الدول التي كانت تتخذ البحر المتوسط مجالًا لنشاطها التجاري، وقد تكدست في خزائنه المبالغ الطائلة التي كان يجنيها من الإتاوات السنوية التي كانت الدول الأوروبية تدفعها سنويًا نظير أمن سلامة سفنها من اعتداء الأسطول الطرابلسي عليها، أو من المبالغ التي كان يفرضها على هذه الدول عند تعين قناصلها في مدينة طرابلس، أو من تلك الغنائم التي كان بحارته يحصلون عليها من غزواتهم البحرية، بالإضافة إلى المبالغ التي كان بعض حكام الأقاليم المحلية يدفعونها إليه نظير استقلالهم في التصرف في إدارة مدنهم أو مقاطعاتهم، وكذلك تجارة القوافل التي كانت مصدرًا هامًا من مصادر الإيالة، أو ما يجنيه من الجمرك والضرائب المختلفة.

والجدير بالذكر أنه لم يكن هناك دخل ثابت للإيالة في ذلك الوقت، نظرًا لأن مصادر هذا الدخل تتغير من آن إلى أخر، إما نتيجة لرفض بعض الدول الالتزام بدفع تلك الإتاوات ونجاح بعضها في تحقيق رغباتها عن طريق الوساطة أو عن طريق القوة، كما فعلت أمريكا في سنة 1805م[1]، وكما فعلت سردينيا بالإضافة إلى فرنسا وانجلترا ، وإما لرفض بعض الحكام المحليين إيفاء ما عليهم

*) هو سليل الأسرة القرمانلية التي تعود أصولها إلى تركيا وموطنها الأصلي قرية قرمان بالأناضول، والتي تمكنت من حكم إيالة طرابلس الغرب في 28 يوليو 1711م زمن أحمد القرمانلي.

[1]) إتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة: خليفة محمد التليسي، ط 3، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 2009م، ص 381.

من مبالغ سنوية وإعلان تمردهم على الباشا فتمضي نتيجة لذلك مدة قد تكون طويلة في بعض الأحيان لا يدفعون فيها أي مبلغ حتى تتمكن قوات الباشا من إخضاعهم من جديد[1].

ولذلك تعرض يوسف باشا القرمانلي لأزمة مالية أخذت حلقاتها تشتد ضيقًا يومًا بعد يوم، وقد بدأت طلائع هذه الأزمة في تحدي الولايات المتحدة الأمريكية لإرادته سنة 1805م، التي استطاعت بقوتها أن تتحصل على إعفاء من دفع الإتاوات السنوية، ثُمَّ جاء مؤتمر فيينا عام 1815م وما تلاه من مؤتمرات أوروبية كانت نتائجها تحريم المغامرات البحرية واسترقاق المسيحيين[2]، فقد أكدت الدول الأوروبية المجتمعة في مؤتمر إيكس لا شابيل نوفمبر 1818م بحزم إصرارها على إنهاء القرصنة البحرية، وقد تكفلت فرنسا وإنجلترا بتنفيذ ذلك، فقد جاءت إلى طرابلس في 8 أكتوبر 1819م فرقتان بحريتان، واحدة فرنسية وأخرى إنجليزية بقيادة الأميرالين (فري مانتل، وجوريان دي لا قرافيير) ولم يجدَا صعوبة في الحصول على تصريح من الباشا يلتزم فيه بعدم السماح بأعمال القرصنة في المستقبل[3]، فكان لهذا الإجماع الأوروبي ولاستجابة يوسف باشا خير مشجع للدول الصغرى كنابولي وسردينيا وغيرهما على الامتناع عن دفع الإتاوات السنوية للباشا، ثُمَّ كان مجيء الأسطول الفرنسي في عام 1830م بقيادة روزاميل من أهم العوامل في ازدياد شدة الأزمة المالية التي عانها يوسف باشا حيث استطاع ذلك القائد إجباره بصفة نهائية على تحريم استرقاق المسيحيين والامتناع عن المغامرات البحرية أو كما يسمونها القرصنة، وإلغاء الاحتكار التجاري وكذلك الهدايا المقررة على بعض الدول الأوروبية عند تعيين ممثلين لها بإيالة طرابلس[4]، كما سيأتي ذكر هذه المعاهدة بالتفصيل فيما بعد.

---

[1] ن. إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، ترجمة: عماد حاتم، ط 2، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م، ص 172-174.

[2] ن. إ. بروشين، المرجع السابق، ص 224.

[3] إتوري روسي، مرجع سابق، ص 394.

[4] عمر علي بن إسماعيل، إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، دار الفرجاني، طرابلس، 1966م، ص 242.

وبذلك اتجه نظر يوسف باشا إلى البحث عن مصدر أخر لعله يستطيع به الخروج من هذه الضائقة المالية التي توشك أن تؤدي بحكمه إلى الهاوية، وبدأ تفكيره يتجه إلى احتكار بعض أنواع التجارة لعله يجد بذلك مخرجًا من هذه الأزمة، وقد بالغ في هذا الاحتكار خاصة بعد قرارات مؤتمري فيينا سنة 1815م، واكس لا شابيل 1818م، حتى أصبحت تجارة الحبوب مقصورة عليه وحده، ثُمَّ احتكر تجارة بعض الصناعات المحلية والمستوردة، وكذلك شراء كل ما يلزم جيشه وقصره[1].

ونظرًا لقلة المال لديه أخذ يتعامل مع التجار الأجانب عن طريق نظام البطاقات، فكان يشتري منهم البضاعة ويحرر لهم بطاقات بالمبالغ المطلوبة على بعض المدن، ويذهب صاحب هذه البطاقة ببطاقته إلى حاكم المدينة المعنية في البطاقة ليأخذ ما يستحقه. ففي عام 1830م حرر يوسف باشا القرمانلي هذه البطاقة لصالح ثلاثة من رعايا إقليم توسكانيا الإيطالي على مدينتي بنغازي ودرنة، ويتضح منها أن الطريقة المتبعة في كتابة هذه البطاقات هي أن يحدد فيها المبالغ المطلوبة ونوع السلع التي تدفع للدائنين ومقدار وثمن كل سلعة، وكانت أهم هذه السلع هي الزيت والصوف والسمن وجلد الماعز[2].

ويوم أن كانت الحالة الاقتصادية جيدة وهذه البطاقات قليلة فإن حكام هذه المدن يدفعون بدون تأخير أو مماطلة، ولكن لما بدأت الحالة الاقتصادية تزداد سوءًا يومًا بعد يوم فإنهم أخذوا يماطلون في دفعها ، وأخذ الباشا يعد بالسداد في آجال محددة وتنتهي الآجال ولا يحصل أصحاب البطاقات على أموالهم مِمَّا دفعهم إلى الالتجاء إلى قناصلهم لحمايتهم، وبتدخل هؤلاء القناصل اضطر الباشا إلى عقد اتفاقات لتنظيم سداد هذه الديون ، ويتحمل بل وبمعنى أصح ويحمل شعبه نتيجة هذا التأخير حيث كانت تفرض عليه فوائد باهظة نتيجة لتأخيره في سداد قيمة هذه البطاقات[3].

---

[1] رود لفو ميكاكي، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، دار الفرجاني، طرابلس، د.ت، ص 202.

[2] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 231.

[3] المرجع نفسه، ص 231.

ويدل ذلك على أن محاصيل البلاد لم تعد كافية لسداد ما على الباشا من ديون في مواعيد استحقاقاتها الرسمية؛ نتيجة لموجة الجفاف التي تعرضت لها المنطقة، مِمَّا جعله يطلب تأجيل الدفع في أوقات أخرى راضيًا بما يفرض عليه من زيادة مرتفعة في نسبة الأرباح على الأموال المتأخرة. فأدى ذلك إلى تحميل البلاد بالديون ما لا قدرة لها على سدادها، حيث اضطر يوسف باشا في الكثير من الأحيان ولشدة الضائقة المالية إلى بيع محاصيل الأقاليم مقدمًا ولعدة سنوات، ولأكثر من طرف واحد[1].

وبنضوب موارد الغارات البحرية أصبحت الأوضاع المالية للباشا سيئة منذرة بالكارثة، لذا لجأ إلى إجراءات مالية جديدة، فركن إلى الوسيلة العاجلة للخروج من أزمته بتغيير قيمة العملة، فأعلن في مرات عديدة إلغاء العملة المتداولة ليستبدل بها عملة أكثر منها رداءة وأقل قيمة، ففي خلال الفترة ما بين 1829–1832م تم تغيير العملة إحدى عشرة مرة[2]، كما أنه أضطر إلى بيع بعض قطع أسطوله الحربي، وسك مدافعها النحاسية نقودًا، ولما كان يوسف باشا يقوم بعمليات سحب العملة المعدنية بصورة دورية بدأ الأهالي يقاطعون النقد الجديد، إلا أنهم أرغموا على التعامل بها تحت التهديد بعقوبة الموت، بينما رفض رعايا القنصليات قبولها بمساندة ممثلي دولهم. وقد ساهم ذلك في سرعة اضمحلال التجارة الداخلية والخارجية[3].

وفي ظل هذه الظروف كانت السلطة عاجزة عن تقديم أية تجهيزات للجيش الذي يتكون من الكراغلة[*]، وبعض السكان المحليين، ولم تكن الدولة قادرة على

---

[1] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 203.

[2] كوستا نزيو برنيا، طرابلس من 1510–1850م، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية، مصراته، 1985م، ص 274.

[3] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 205.

[*] الكراغلة: هذه الفئة تنحدر من زواج جنود الانكشارية الوافدين من مناطق مختلفة من الدولة العثمانية من النساء محليات عربيات أو الجواري المسيحيات الأصل، وهنالك من يرى أنهم جنود محليون مهمتهم مساندة الدولة في جمع الضرائب وفض المنازعات القبلية مقابل الإعفاء من الضرائب. للمزيد انظر: عقيل محمد البريار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات ELGA، مالطا، 1996م، ص 65–69؛ إسماعيل كمالي، سكان

سد حاجة هذا الجيش من المواد الغذائية، فكان على أفراده تدبير مؤنتهم واحتياجاتهم بأنفسهم، وغالبًا ما كان ذلك على حساب الأهالي الذين يمر الجيش بأراضيهم، الأمر الذي أرهق الأهالي وسبب لهم الضنك، وأدى ذلك إلى خلق حالة من عدم الرضا، بل السخط وإعلان العصيان ضد الحكم القائم[1]، فمثلًا: كان أهالي فزان يتذمرون من سماع قرع الطبول، والذي معناهُ أن على كل أسرة أن تعد طعامًا لجيش الباشا المكلف بجمع الضرائب. من جهة أخرى خولت حكومة الباشا لبعض الموظفين سلطات استبدادية في الدواخل، حيث كان موظفو الدولة يقومون بجمع الضرائب لحسابهم الخاص، على أن يتعهدوا بدفع مبالغ سنوية إلى الباشا متفق عليها مسبقًا، فعلى سبيل المثال : كان موظف الضرائب الخاص بفزان حسين بك يدفع للباشا ثلاثين ألف قرش سنويًا، أي أن هذا الموظف يأخذ على عاتقه أخذ جمعها التزامًا، فيقوم باعتصار السكان اعتصارًا من أجل أن يوفر لنفسه فائضًا من العملية الجبائية، في الوقت الذي كان ينال فيه راتب عن جبايته للضرائب لكونه موظفًا لدى الدولة[2].

ومما زاد الطين بله الأحداث التي أعقبت محاولة السيطرة على كل من غدامس و فزان 1810-1812م، والتي انتهت بالقضاء على أسرة أولاد محمد[*]التي كانت

طرابلس الغرب، ترجمة: حسن الهادي بن يونس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1997م، ص 60.

[1] كمال علي الويبه، الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842-1911م، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م، ص27-28.

[2] شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة: محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994م، ص 414.

[*] دولة أولاد محمد: قامت دولة أولاد محمد في فزان في منتصف القرن السادس عشر واتخذت من مرزق عاصمة جديدة للإقليم، وكان دخل هذه الدولة من الضرائب على تجارة القوافل ومن غنائم وضرائب الغزو وسكان الواحات وكانت أسواقها تزخر بالتجار الذين جاؤوا إليها من: طرابلس، سوكنه، جالو، مصر، برنو، بلاد الهوسا، وأوروبا. ووفرت دولة أولاد محمد في مقابل هذه الضرائب على التجارة، الحماية وخدمات السوق للتجار بما فيها الطعام وبيوت للإقامة وجمال للإيجار، كذلك مرشدين وحمالين. وقد اعتمدت هذه الدولة على تقدم أنفسهم كأشراف يحكمون بالشريعة الإسلامية، كذلك فإن استمرارية هذه الدولة في حكم فزان من القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر يدل على تأييد قطاع كبير من سكان فزان وممالك السودان لهم، فرغم محاولات الدولة العثمانية القضاء على هذه الدولة أكثر من مرة إلا أن مطالبة أهالي فزان ومساعدة حكام =مملكة كاتسينا=

تحكم فزان، وما أعقبها من حالة عدم الاستقرار وانتشار الفوضى التي أدت إلى شل الحركة التجارية بين طرابلس وأقاليم السودان الأوسط والشرقي والغربي، وأصبح تجار القوافل العائدون من هذه الأقاليم يتوجهون بقوافلهم إلى أسواق الدول المجاورة في مصر وتونس والجزائر؛ تجنبًا لغارات القبائل المتمردة ضد السلطات، مِمَّا أدى إلى توقف التبادل التجاري بين الطرفين فحرمت بذلك طرابلس من أهم مواردها الاقتصادية[1]، كما حرمت طرابلس من مورد اقتصادي آخر، وهو مرور قوافل الحجيج إلى الأراضي المقدسة ذهابًا وإيابًا، وما كان يرافق ذلك من تبادل تجاري واسع وطلب على البضائع الضرورية اللازمة لأغراض السفر التي كان التجار يحضرونها لهذا الهدف، وذلك بإقلاع هؤلاء الحجيج عن السفر بالبر وتحولهم إلى السفر بحرًا ربما تجنبًا للمشاق أو المخاطر التي ترافق السفر برًا[2]، وقد كان وصول هذه القوافل إلى طرابلس من المشاهد السنوية المهمة، كما كانت إقامتها عدة أيام فرصة لنشاط اقتصادي كبير فيحدث تبادل تجاري بين المنتجات المحلية بما تحمله هذه القوافل من البن والتوابل وغيرها من منتجات الشرق والغرب[3].

۞ ۞ ۞

المحور الثاني
ضعف شخصية الباشا وازدياد نفوذ القناصل

حاول يوسف باشا البحث عن مخرج أخر لعله يساعده على الخروج من هذه الأزمة المالية، ولم يعد أمامه من حل سوى الاستدانة من التجار الأجانب

ساعد أولاد محمد على الرجوع إلى حكم فزان. لقد طمعت الدولة العثمانية منذ البداية في احتلال هذا الإقليم بهدف الحصول على الضرائب المفروضة على تجارة القوافل بالإضافة إلى الذهب والرقيق والتمر. للمزيد انظر: علي عبداللطيف حميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830–1936م، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص 54–56.

[1] كولافو لايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة: عبد القادر مصطفى المحيشي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1988م، ص 76–77.

[2] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 206.

[3] إتوري روسي،مرجع سابق، ص 414.

في المدينة، فأخذ يستدين منهم بفوائد باهظة غير أنه ونظرًا لحاجته الملحة إلى المال فإنه لم يهتم بكثرة هذه الفوائد، وحينما تراكمت عليه الديون وعجز عن سدادها أخذ يماطل في دفعها مِمَّا جعل أصحاب هذه الديون يلتجئون إلى قناصلهم لإجبار الباشا على سداد ما عليه من ديون[1]. ووجد هؤلاء القناصل الفرصة مناسبة للضغط عليه، والتدخل في شؤون الإيالة ، وكان أشد هؤلاء القناصل تنافسًا للسيطرة على شخصية الباشا هما القنصل الانجليزي وارنجتون، والقنصل الفرنسي روسو ثُمَّ المسيوشوبيل[2].

وقد تعرض الباشا إلى ضربة قاسية عدها بعض المؤرخون (بالضربة النهائية) وقد وجهت إليه في الحادث الدبلوماسي التالي:

وقد تمثل ذلك الحادث في مقتل الرحالة الإنجليزي الكسندر غوردنلاينج، الذي وصل إلى طرابلس في مايو 1825م للقيام برحلة استكشافية لبقية بلاد السودان الغربي حتى تمبكتو، وأنه بعد وصوله إلى طرابلس تزوج من ابنة وارنجتون القنصل الانجليزي، وفي 16 أغسطس 1825م بدأ القيام برحلته، وبينما هو في طريق العودة من تمبكتو إلى طرابلس قُتل على يد مجموعة من رجال البدو في غدامس في عام 1826م[3]. وكان قنصل فرنسا السنيور روسو على صلة مراسلة مع أعيان الدواخل، فورد إليه هذا الخبر، فقام بإبلاغ قنصل إنجلترا، الذي ألقى بالذنب على يوسف باشا ووزيره حسونة الدغيس[*]، ثُمَّ اتهم روسو بالاشتراك في تدبير أمر اغتياله، بسبب تردد رواية تتهم روسو بامتلاك أوراق الميجر لاينج، ووجد وارنجتون سندًا قويًّا في هذه التصريحات، فبادر إلى مطالبة

---

[1] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 238.

[2] إتوري روسي، مرجع سابق، ص 400.

[3] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 239.

[*] تم تعين حسونة الدغيس وزيرًا لخارجية الإيالة (1826-1829م) بعد وفاة والده محمد الدغيس في مطلع عام 1826م، وكان الدغيس مرتبطًا بعلاقة مصاهرة مع الأسرة القرمانلية، وقد قدمت هذه الأسرة منذ القرن الثامن عشر سلسلة من الشخصيات العامة التي تتمتع بدراية واسعة حول الشؤون الأوروبية، والتي قامت بدورًا بارزًا في المفاوضات وعقد الاتفاقيات بين طرابلس والدول الأوروبية. للمزيد انظر- كولافولايان، مرجع سابق، ص 145-146.

روسو بالأوراق التي يقال أنها كانت لديه[1]، وعندها شعر روسو بالإهانة التي تعرض لها، فطلب من الباشا نفيًّا رسميًّا لهذا الادعاء، مهددًا بمغادرة طرابلس في حال لم يستلم هذا النفي الرسمي، وحينما تجاهل الباشا هذا التهديد أنزل روسو علم بلاده من فوق القنصلية الفرنسية بطرابلس، وغادرها في 5 سبتمبر 1829م[2].

لقد أدى ذلك إلى تأزم العلاقات السياسية بين انجلترا وفرنسا، لذا قررت الحكومتان القيام بتحقيق لإثبات صحة هذا الاتهام أو بطلانه، وكانت نتيجة التحقيقات إثبات براءة القنصل الفرنسي مِمَّا نسب إليه. وعلى إثر ذلك قررت الحكومة الفرنسية تأديب يوسف باشا فأرسلت أسطولها بقيادة روزاميل الذي وصل طرابلس في 9 أغسطس سنة 1830م، أي بعد شهر من احتلال الجزائر، وأجبر الباشا على توقيع معاهدة تتكون من إحدى عشرة مادة وملحق[3].

وكانت التعليمات الصادرة إلى القائد الفرنسي تقضي بعدم التفاوض، وإملاء الشروط وفرضها بالقوة، وطلب نفي الاتهام الموجه إلى قنصل فرنسا، مع تقديم اعتذار من القرمانلي، ويجب أن يُعلن هذا الاعتذار أحد أبنائه أو أحد أصهاره عند عودة قنصل فرنسا إلى طرابلس –وطلب أيضًا– تعويضًا حربيًّا، وتسوية نهائية لديون الفرنسيين التي طال انتظارهم لتسديدها، والإلغاء التام والمطلق لاسترقاق المسيحيين والقرصنة، كما طلب إلغاء الاحتكارات التجارية، وأخيرًا إلغاء الضرائب التي كانت تدفعها الدول الأوروبية كلما تُغير قناصلها، وإلغاء الهدايا التي كانت تُجبر على إعطائها للباشا عند هذا التعيين، وتجديد الاتفاق حول السلم[4].

في الحقيقة كانت شروطًا قاسية، قُبلت في صمت وخوف من الباشا، وفي 11 أغسطس 1830م تم توقيع الاتفاق بنصوصه المذكورة، وألزم البند

---

[1] شارل فيرو، مصدر سابق، ص 414.

[2] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 218.

[3] شارل فيرو، مصدر سابق، ص 419.

[4] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 223–224.

التاسع باشا طرابلس بدفع مبلغ ثمانمائة ألف فرنك لتغطية نفقات إرسال الأسطول الحربي إلى طرابلس ودفع الديون المستحقة لرعايا الفرنسيين. وتقرر أن يدفع هذا المبلغ على قسطين: الأول يسدد بصفة عاجلة، أما القسط الثاني فيدفع في نهاية 20 ديسمبر من نفس العام[1]. حيث أُرسل الوزير الأول محمد بيت المال[*] إلى بنغازي لمحاولة جمع هذا المبلغ لِمَّا كان له من مكانة لدى قبائل برقة[2].

لقد كان تسليم يوسف باشا بما جاء في هذه المعاهدة من مواد، وخاصة التي حرمته من المغامرات البحرية ومن استرقاق المسيحيين ومن الهدايا والاحتكار التجاري، يُعدُّ عاملًا من أهم العوامل في تفاقم الأزمة المالية التي كان يعانيها، والتي كانت نتيجتها الإطاحة بحكمه وبحكم من جاء بعده، حيث إن هذه الموارد التي حُرم منها كانت تمثل المصدر الرئيس لدخل الإيالة في ذلك الوقت.

عمل يوسف باشا على تنفيذ هذه الشروط فور توقيعها حيث بدأ بجمع نصف المبلغ المطلوب من الأهالي، وقد أدت وسائل العنف التي اتبعها في جمع هذا المبلغ إلى إثارة سخطهم وغضبهم عليه[3]، وقد وقع العبء الكبير منها على عاتق اليهود الذين أصبحوا هدفًا لنهب الباشا وسطوه على أموالهم وممتلكاتهم[4].

وهنا تجدر الإشارة إلى موقف الدولة العثمانية من الظروف التي مرت بها إيالة طرابلس الغرب، وخوفًا من ضيعها كما سقطت الجزائر تحت الاحتلال

---

[1] كوستا نزيو برنيا، مرجع سابق، ص 277.

[*] هو محمد بن إبراهيم شلبي بيت المال، ولد بطرابلس في أواخر القرن الثاني الهجري، حفظ القرآن وأخذ العلوم الدينية والعربية على علماء طرابلس، وكان له باع في الأدب، وقد لعب دورًا سياسيًّا هامًا حيث عينه يوسف باشا في منصب الوزير الأول وقد اعتمد عليه كثيرًا في تهدئة الأوضاع الداخلية وكذا في علاقاته الخارجية مع الدول الأجنبية، للمزيد انظر- الطاهر أحمد الزاوي، أعلام ليبيا، ط3، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004م، ص 378-379.

[2] حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى وآخرون، ط 2، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2001، ج 1، يومية رقم 1356، ص 547.

[3] كوستا نزيو برنيا، مرجع سابق، ص 277.

[4] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 206-207.

الفرنسي، نجدها تقوم بتعزيز الثقة بيوسف باشا القرمانلي وإضفاء مظهر من الهيبة الجديدة عليه أمام رعاياه وأمام ممثلي الدول الأوروبية، حيث وصل إلى طرابلس في 17 يناير 1831م أميرال الأسطول العثماني محمد خسرف باشا حاملًا مرسومًا سلطانيًّا بمنح يوسف باشا اللقب الفخري (بكلربكي) أو (بليربيروميليا) أمير تركيا الأوروبية[1].

لقد كان النزاع الذي حدث بين القنصل الفرنسي والقنصل الإنجليزي في الحقيقة يمثل التنافس الإنجليزي الفرنسي على استخدام أراضي إيالة طرابلس الغرب من أجل التغلغل الاستعماري في أفريقيا الوسطى[2]. وفي 29 يونيو 1831م وصل القنصل الفرنسي الجديد (المسيوشوبيل) إلى طرابلس[3]، وقد كان الأخير قد عرض على الباشا وضع نظام جديد للجمرك وللضرائب يتألف من أربع عشرة مادة، ينظم الدخول إلى الميناء والإجراءات الجمركية، لعله يساعده على حل هذه الأزمة. كان هذا النظام الجديد من أخر المحاولات التي قام بها يوسف باشا لحل أزمته المالية غير أنها فشلت مثلما فشلت غيرها من الحلول السقيمة التي التجأ إليها[4]. ومن جهة أخرى كان لهذا التقارب الذي حدث بين يوسف باشا والقنصل الفرنسي، أكبر الأثر في نفس وارنجتون، مِمَّا جعله يظهر عدم ارتياحه من المعاهدة التي عقدها يوسف باشا وروزاميل في سنة 1830م[5].

❁ ❁ ❁

[1] أحمد بك النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دار الفرجاني، طرابلس، د.ت.، ص 337-338؛ إتوري روسي، مرجع سابق، ص 404.

[2] ن. إ. بروشين، مرجع السابق، ص 248- 249.

[3] حسن الفقيه حسن، مصدر سابق، يومية رقم 1327، ص 439؛ شارل فيرو، مصدر سابق، ص 420.

[4] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 244-248.

[5] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 225.

المحور الثالث

ثورة عبدالجليل واستقلال فزان 1831م

إن تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لإيالة طرابلس الغرب والوضع الاقتصادي المائل إلى الانهيار في البلاد كل ذلك دفع بيوسف باشا إلى اتخاذ تدابير جديدة أدت في نهاية المطاف إلى نهب رعاياه. فالضرائب الباهظة على المزارعين وعلى أهل مدينة طرابلس نتج عنها الشعور بالتذمر في جميع أنحاء الإيالة، مقرُونًا بالحقد على الحكومة التي كانت تبدو كمبتز بغيض للضرائب، ففي عام 1830م أعلن عبدالجليل سيف النصر زعيم قبائل أولاد سليمان الثورة محاولًا تأسيس حكمه على أنقاض الأسرة القرمانلية، وهي قبيلة قوية سيطرت على منطقة الجفرة، ومن ثم سيطرت على ملتقى طرق القوافل القادمة من فزان[1].

وكان عبد الجليل هذا صغيرًا عندما قتل جيش الباشا والده وأعمامه في عام 1806-1807م في فزان وقد جِيء به إلى قصر الباشا وتربى بين أولاده فعرف طباع هذه العائلة وخبر أسرار حياتها العامة والخاصة، وكذلك ما تعانيه من أزمات ومشاكل[2]. وفي سنة 1826م حينما ثار أهالي مملكة برنو على حاكمهم الشيخ محمد الأمين وعجز عن إخماد الثورة أرسل إلى يوسف باشا برسالة يرجوه فيها مساعدته، فاستجاب يوسف لطلبه وأعد حملة كبيرة أسند قيادتها إلى عبد الجليل، واستطاع عبد الجليل أن يصل بجنده في الوقت المناسب وتمكن من إخماد الثورة، ثُمَّ رجع إلى طرابلس[3]. لقد كان لهذا الانتصار الذي حققه عبد الجليل سيف النصر أكبر الأثر في تغير مفاهيم تفكيره، حيث بدأ منذ عودته من برنو يعمل على انتهاز الفرصة المناسبة لإعلان ثورته ضد يوسف باشا. فهو وإن عاش في قصره، إلا أن هذه الحملة أعادت إلى ذاكرته تلك الحملات التي أرسلها باشا طرابلس ضد والده وأعمامه وأخوته وصمم على الانتقام لمن قتل

---

[1] ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص 250.

[2] إتوري روسي، مرجع سابق، ص 382؛ كوستا نزيو برنيا، مرجع سابق، ص 278.

[3] أحمد بك النائب الأنصاري، مصدر سابق، ص 330.

منهم، كما أنه استغل سخط سكان الإيالة على استبدادية الباشا فأعلن ثورته بنواحي ورفلة (بن وليد)، محاولًا بناء دولته في فزان كاستمرارية لحكم أولاد محمد فقد عمل على إقامة تحالفات مع سلاطين بلاد السودان بعد أن وطد قاعدته الاجتماعية المتمثلة في التحالف القبلي الفلاحي الذي ضم بالإضافة إلى عشائر أولاد سليمان قبائل ورفلة والقذاذفة والمغاربة وسكان واحتيْ ودان وهون[1]. ولما كان الباشا يدرك خطورة الوضع فقد سارع إلى إرسال مبعوث من قبله ليدعو عبد الجليل إلى المفاوضات، ولكن الأخير أرسل مندوبًا عنه؛ لأنه كان على معرفة بغدر الباشا، وثار غضب الأخير لأن عبد الجليل رفض إجراء المفاوضات بنفسه فأمر بقتل المندوب فورًا[2].

ساهم هذا التصرف من قبل الباشا في زيادة عزم عبد الجليل على التوسع في ثورته وتشكيل جيش من مناصريه يقطع به طرابلس عن طريق القوافل في أفريقيا الوسطى، كما عمل على إرسال أخوته إلى فزان ونجح في تأجيج الثورة هناك وفي بسط نفوذه على تلك البقاع، وفي 1831م كانت مرزق في قبضته[3].

وقد أدرك الباشا أن خطرًا جادًا يهدده فجهز حملتين عسكريتين بقيادة ولديه علي بك وإبراهيم بك ، واشترك في الحملتين خيرة القوات المكونة في الأساس من قولوغلية الساحل والمنشية والزاوية وزليتن ومصراته، كما دخلت في عدادها فرق من جيوش الحامية الدائمة لطرابلس، وفي لحظة ورود الأخبار إلى الباشا بضياع فزان هدده الإنجليز بإعلان الحرب عليه ما لم يدفع الديون المستحقة للتجار الإنجليز. أما القنصل الذي كان لا يزال يواصل تدخله في الشؤون الداخلية للبلاد فإنه أصر على عرض وساطته بين يوسف باشا وبين زعيم الانتفاضة عبد الجليل،إلا أن الباشا رفض الوساطة وبدأ باهتمام زائد بإعداد حملته ضد عبد الجليل[4].

---

[1] علي عبداللطيف حميدة، مرجع سابق، ص 87-88.

[2] شارل فيرو، مصدر سابق، ص 421.

[3] كولافو لايان، مرجع سابق، ص157-158.

[4] ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص 251.

وفي 29 يونيو 1831م أعطى يوسف باشا أوامره بهجوم الجيش باتجاه معسكر الثورة في بني وليد. وتكشف رسائل الباشا إلى رئيس وزراءه محمد بيت المال عن تفاصيل الحرب الدامية بين الجانبين، فقد ذكر حاكم طرابلس الغرب فيها : " بأن المعارك دارت في الجزء الأسفل من وادي بني وليد على مدى ثلاث ساعات. وانتقلت بعض المراكز المحصنة للثائرين عدة مرات من يد إلى يد"[1]. ومن الأمور المثيرة أن جيوش الباشا لم تكن فقط قاسية على الجرحى الذين كانوا يطلبون الرحمة ؛ بل شملت أيضًا المحاصيل في أراضي المتمردين، فقط جاء في الرسالة "وشرعوا العساكر في تقطيع الأشجار وتعديم الآبار" وفي منطقة الفنادن لم تبق زيتونة واحدة[2].

لقد أدت هذه الأعمال القاسية إلى تدخل المرابطين وشيوخ أولاد بوسيف وأولاد بن مريم[*]، وسكان غريان من أجل وقف البطش الدامي بالمتمردين ووضع حد للدمار الذي لا طائل منه، فطالبوا ولدي الباشا بوقف العمليات العسكرية وإبادة السكان الآمنين، وهددوا في حال الرفض بالوقوف في وجه يوسف باشا والانضمام إلى عبد الجليل، لذا اضطر الأميران علي وإبراهيم إلى التراجع إلى طرابلس، بعد أن هُدِدَا بفقدان خط الرجعة، كما وافق عبد الجليل بدوره على عقد الصلح من أجل كسب الوقت اللازم لجمع المؤيدين والحفاظ على فرقه المسلحة[3]. وقد أُجبر عبد الجليل على أن يتخذ عدة تدابير من أجل وقف العمليات القتالية، فوعد بالتنازل عن فزان وبأن يعيد كل ما أخذه من المنطقة وأن يسلم إلى يوسف باشا ألفًا وخمسمائة ناقة، ومائة وخمسين عبدًا. ومن أجل ضمان الصلح وتنفيذ شروطه كان على عبد الجليل أن يقدم إلى الباشا 20 من

---

[1] المرجع نفسه، ص 251.

[2] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص253.

[*] أولاد بوسيف: مرابطون رحل، ويعرفون أيضًا بالمرابطين، وجدهم عبدالمولى الصنهاجي من المغرب. وأغلب استقرارهم في ناحية مزدة وككلة. أما أولاد بومريم: فهم مرابطون مستقرون في الزاوية ويستمدون اسمهم من مريم بنت عبدالنبي الأصفر جد أولاد أبي سيف بمزدة. للمزيد انظر- هنريكو دي أغسطيني، سكان ليبيا، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، د.ت.، ج 1، ص 385-482.

[3] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 253.

أبناء المشايخ ومن بينهم أحد أولاده، وفي مقابل ذلك تم الاعتراف به زعيمًا على منطقة ورفلة[1].

إلا أن عبد الجليل لم يكن ينوي تنفيذ هذه الشروط، حيث دفع عبد الجليل بعض الشيء مما اتفق عليه أنفًا وأخذ يماطل في دفع بقية ما جاء في الشروط السابقة، كما أنه أرسل رسالة إلى وارنجتون يطلب منه الحضور إليه، وأن وارنجتون قابل الباشا وأعلمه بطلب عبد الجليل ووعده بأنه سوف يحضر معه إما عبد الجليل وإما أخاه إلى طرابلس للوصول إلى تسوية تنهي هذه الأزمة، غير أن القنصل الإنجليزي رجع بدون أن يحضر معه أحد، كما ظهر أن عبدالجليل لا يرغب في ترك فزان أو التسليم فيها[2].

ومن جهة أخرى اقتنع الباشا بأن محاولته في دفع القبائل المعادية لأولاد سليمان لشن الحرب على هذه القبيلة قد باءت بفشل ذريع، حيث ما لبثت أن انضمت هي الأخرى إلى الثائر، سواء عن طريق الإقناع بعدالة ثورته أو عن طريق القوة. لذلك قرر إرسال حملة عسكرية جديدة ضد عبد الجليل وكان على رأسها محمد المكني، ووعد أعضاء الحملة بالإعفاء من الضرائب وبحماية أراضيهم خلال غيابهم[3]، وقد تمكن المكني من تحقيق الانتصار على الثوار وأن يسترد منهم مدينة مرزق بعد أن دافع عنها أخوة عبد الجليل دفاعًا مستميتًا، وفي هذه الأثناء أرسل محمد المكني إلى الباشا يطلب المزيد من الإمدادات والذخائر والمواد التموينية، حتى يستطيع أن يحقق المزيد من الانتصارات، إلا أن الأخير لم يتمكن هذه المرة من تقديم معونة تذكر؛ لأن سكان غريان وقفوا إلى جانب عبد الجليل وثاروا عليه[4]، كما راح القنصل الإنجليزي يمارس الضغط عليه بإلحاح متزايد ويهدده باستخدام القوة العسكرية ضده إذا ما امتنع عن دفع الديون

[1] ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص 252.

[2] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 232؛ شارل فيرو، مصدر سابق، ص 422.

[3] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 255.

[4] ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص 253.

المستحقة للرعايا الإنجليز[*]. غير أن موارد الخزانة لم تكن بالكاد تفي بمرتبات الحامية العسكرية بطرابلس، بل وقد اضطر الباشا في سبيل ذلك إلى أن يبيع للأوروبيين المدافع البرونزية التي سُلحت بها أبراج القلعة. وقد لجأ في العديد من الأحيان إلى عمليات صك جديدة للعملة إلا أن هذه العملية أيضًا لم تعطِ النتائج المرجوة، كما سبق ذكرها[1].

وفي هذه الأثناء زادت العلاقة بين يوسف باشا والقنصل الإنجليزي حدة بصفة خاصة بعد أن تمكن من الفرار الرهائن الذين سلمهم عبد الجليل إلى حاكم الإيالة كضمانة للصلح بين الجانبين واختبئوا في القنصلية الإنجليزية، ولم يكتفِ وارنجتون في ردْهِ على طلب الباشا بتسليم الفارين بالرفض بل واتخذ التدابير لتقديم العون إلى هؤلاء للالتحاق بالثوار. وكان ذلك تحديًّا مكشوفًا للباشا وهو ما جرّ وراءه زيادة توتر العلاقات بين حاكم الإيالة والقنصل الإنجليزي[2].

المحور الرابع

انهيار الأوضاع الاقتصادية في أواخر عهد يوسف باشا القرمانلي

زاد مسلك الإنجليز من تدهور وضع الباشا الذي كان وبدون ذلك منهارًا بسبب ثورة عبد الجليل المتواصلة وتفاقم المصاعب المالية. وقد حاول الباشا تسوية علاقاته مع الإنجليز في هذه الظروف. فوجه إلى القنصل الإنجليزي رسالة أكد فيها أنه سيدفع ديون الرعايا الإنجليز في حال إعطائه مهلة لتنفيذ ذلك، كما أنه طلب إعادة رفع العلم فوق القنصلية وإعادة العلاقات الطبيعية بين

---

*) تتمثل هذه الديون في مبالغ مالية قدمها القنصل ورانجتون إلى يوسف باشا لتسليح الأسطول المكون من ثماني سفن والذي وضعه الأخير تحت تصرف السلطان العثماني أثناء الحرب اليونانية العثمانية (معركة نفارين) 1827م، وزوده بالإمدادات الحربية، وسهل له وسائل المتاجرة بالرقيق الأسود، بل ومكنه من استعادة نشاط بعض مراكب القرصنة وتمكن في وقت قصير من أن يوقعه في دين ضخم بلغ مائة وثمانين ألف قرش. للمزيد انظر: كوستا نزيو برنيا، مرجع سابق، ص 279.

1) شارل فيرو، مصدر سابق، ص 422.

2) عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 256.

الدولتين. وطلب حاكم طرابلس الغرب في نهاية رسالته السماح بإرسال صورة من هذه الرسالة إلى ملك إنجلترا وأن يعلمه فيها بأن القرمانليين لا يزالون على احترامهم وصداقتهم لإنجلترا العظيمة العادلة [1].

وفي منتصف يوليو 1832م رست فرقة من الأسطول الإنجليزي في ميناء طرابلس. وكانت بقيادة الأميرال دونداس (Dundas)، فقام قائد الأسطول و وارنجتون بزيارة ليوسف باشا وطالباه خلالها بلهجة تحمل التهديد بتسديد الديون المستحقة للحكومة وللرعايا الإنجليز في غضون 48 ساعة، وإلا فإنه سيكون المسؤول أمام شعبه عما سوف يحدث[2].

وفي الوقت الذي تلقى فيه يوسف باشا هذا الإنذار كان القنصل الفرنسي أيضًا يلح عليه بضرورة تسديد بقية المبالغ التي تطلبها حكومته منه، فكأنه أراد بذلك أن يشترك مع وارنجتون في هلاك يوسف باشا[3]. لقد حاول الأخير إقناع الإنجليزيين بالسماح له بدفع الدين على أقساط لكنه قوبل بالرفض، وبعد عودتهما من القصر إلى القنصلية زارهما علي ابن الباشا وحاول دون جدوى أن يقنعهما بقبول عرض والده[4].

وأخيرًا حاول يوسف باشا التأثير على القنصل الفرنسي شوبيل بالموافقة على تأجيل دفع بقية ما تطلبه منه حكومته لكي يستطيع تسديد ما يستطيع سداده من الديون الإنجليزية، ولكن شوبيل الذي عز عليه أن ينجح وارنجتون في حين يفشل هو، لذا رفض طلب الباشا وتمسك بضرورة دفع ما تطلبه حكومته وهو مبلغ مائة وأربعون ألف فرنك أولًا وقبل الديون الإنجليزية[5]. وحينما شعر قائد الأسطول الإنجليزي بعجز الباشا عن السداد أمر وارنجتون بالسفر معه إلى

---

[1] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 259-260.

[2] رود لفو ميكاكي، مرجع سابق، ص 236.

[3] كوستا نزيو برنيا، مرجع سابق، ص 280.

[4] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 262.

[5] شارل فيرو، مصدر سابق، ص 423.

مالطا، وكان وارنجتون قد وجه تهديده الأخير للباشا بأنه إذا لم يقم بسداد الديون فإن مصير طرابلس سيكون شبيهًا بمصير الجزائر[1].

ونتيجة لثقة يوسف باشا في عدم استطاعت البلاد الدفاع عن مصيرها أمام أي خطر خارجي، قرر استدعاء مجلسه للتشاور في هذا الأمر، كما جمع إلى هذا المجلس بعض الأعيان والوجهاء والعلماء، وقرر الديوان الذي كان يشارك في عضويته شيخ البلاد (ابن لطيف) تحديد فرض ضرائب استثنائية على سكان مدينة طرابلس والساحل والمنشية، وتتمثل في: ((فرض عشرة ألاف ليرة على سكان طرابلس من المسلمين ومثلها على اليهود، ووزع الباقي على أهل الساحل والمنشية ومن بجوارهم من النواحي القريبة))، فطلب لأول مرة فرض الضرائب الاستثنائية عليهم[2].- وكان أهل الساحل والمنشية طوال العهد القرمانلي يقدمون المحاربين في حالات التهديد الحربي أو ضرورات إخماد الاضطرابات عوضًا عن الضرائب- ولذلك رفضوا رفضًا قاطعًا دفع الضريبة الاستثنائية وتحركوا للثورة دون أن ينتظروا استخدام القوة ضدهم، وفي 28 يوليو 1832م أعلنوا الثورة على دقات الطبول داعين الآخرين إلى الانضمام إليهم في ثورة عامة. وصار هدفهم ليس الإعفاء من الضرائب وإنما إسقاط حكومة الباشا واختير لقيادتها حفيد الباشا وهو محمد بن محمد القرمانلي الذي توفي في مصر سنة 1828م[3]، وأعلن الحفيد إعفاء أهالي الإيالة من الضرائب، وحاول يوسف باشا احتواء الموقف بإلغاء الضريبة الاستثنائية وضريبة الأسواق، غير أن الثوار استمروا في ثورتهم، ثُمَّ قرر إخماد الثورة بالقوة فأرسل جيشًا بقيادة حسن بك البلعزي، لكنه هُزم[4]. فاستنجد الباشا بباي تونس، إلا أنه لم يهتم بطلبه؛ لعلَّ

[1] ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص 255.

[2] إتوري روسي، مرجع سابق، ص 406؛ كوستا نزيو برنيا، مرجع سابق، ص 280.

[3] شارل فيرو، مصدر سابق، ص 423؛ كولافولايان، مرجع سابق، ص 182.

[4] ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص 256.

ذلك راجع إلى رفض يوسف باشا دفع بقية مصاريف الحملة التونسية التي استطاعت أن تعيد الأسرة القرمانلية لحكم البلاد من جديد في يناير 1795م[1].

وإزاء اتساع هذه الثورة بالإضافة إلى ثورة عبد الجليل سيف النصر وثورة غريان، قرر الباشا التنازل عن الحكم إلى ابنه علي لعله يستطيع أن يعيد الهدوء والسلام إلى البلاد ولِيُرْضِي إلحاح بعض المقربين منه الذين أشاروا عليه بهذا الحل. وفي 12 أغسطس 1832م استدعى يوسف باشا الديوان إلى الانعقاد، ودُعي للحضور وجهاء المدينة وممثلو الفئة العليا من الجند. وأعلن أمامهم بأنه أصبح في حالة شديدة من التعب وأنه تنازل لابنه علي بك عن الحكم، على أن يكون ابنه إبراهيم وليًّا للعهد[2].

❁ ❁ ❁

الخاتمة

والخلاصة التي يمكن التوصل إليها من خلال ما ورد أنه ما كان الامتناع عن القرصنة إلا لينعكس على الوضع الاقتصادي في طرابلس الغرب؛ لأنه جردها من مصدرٍ مهمٍ للدخل. فقد أدى تغير موازين القوة بين الدول الأوروبية وتعاظم قوة أساطيلها الحربية إلى وضع حدٍّ لذلك المصدر. كما أُجبر يوسف باشا بعد توقيعه إعلان وقف القرصنة البحرية في عام 1819م- تطبيقًا لقرارات مؤتمر اكس لاشبايل- على التفكير والبحث عن مصادر جديدة للدخل. فقام باحتكار تجارة القمح والمصنوعات اليدوية ، كما احتكر. أيضًا . شراء كل ما هو ضروري للجيش والأسطول والقصر. الأمر الذي أدى ليس لعدم انتعاش الحياة الاقتصادية بالإيالة فحسب ؛ بل أدى في البداية إلى كسادها ثم إلى انحطاطها. في الوقت الذي دعت فيه الحاجة إلى تشجيع الزراعة والتجارة، التي كان من الممكن أن تسهم في الانتعاش الاقتصادي للإيالة.

[1] عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص266.

[2] شارل فيرو، مصدر سابق، ص 425.

كما أدت الظروف الحرجة الناشئة عن مطالبة فرنسا وإنجلترا بتسديد ديونهما، ونتيجة لفقدانه الكثير من موارده الاقتصادية الناتجة عن القيود الاقتصادية التي جردته منها، مما دفعه للبحث عن وسائل أخرى ، حيث فرض الضرائب الباهظة على سكان الإيالة، التي شكلت عبئًا كبيرًا عليهم، مما تسبب في استنزاف قدرات الأهالي الاقتصادية، وقد أدت وسائل العنف التي اتبعها في جمعها إلى إثارة سخطهم، لذا انتشرت روح الانتفاضة والثورة التي ما أن بدأت لم تنتهِ حتى أطاحت بالأمير القرمانلي، ومن تم أسرته نهائيًا من على حكم الإيالة.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

الأنصاري، أحمد بك النائب (د.ت.). المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا.

حسن، حسن الفقيه (2001). اليوميات الليبية، تحقيق: محمد الأسطى وآخرون، ط 2، ج 1، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.

فيرو، شارل (1994). الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة: محمد عبدالكريم الوافي، ط 3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

ثانيًا: الكتب العربية

البربار، عقيل محمد (1996). دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات ELGA، فاليتا، مالطا.

بن إسماعيل، عمر علي (1966). إنهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا.

حميدة، علي عبداللطيف (1998). المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا (1830-1936)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الزاوي، الطاهر أحمد (2004). أعلام ليبيا، ط 3، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.

الويبه، كمال علي (2005). الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب (1842-1911م)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.

ثالثًا: الكتب المُعربة

أغسطيني، هنريكودي (د.ت.). سكان ليبيا، ترجمة: خليفة محمد التليسي، ج1، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

برنيا، كوستانزيو (1985). طرابلس (1510–1850م)، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار الجماهيرية، مصراته، ليبيا.

بروشين، ن. (2005). تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين، ترجمة: عماد حاتم، ط 2، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.

روسي، إتوري (2009). ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة: خليفة محمد التليسي، ط 3، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا.

كمالي، إسماعيل (1997). سكان طرابلس الغرب، ترجمة: حسن الهادي بن يونس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا.

لايان، كولافو (1988). ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة: عبدالقادر مصطفى المحيشي، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ليبيا.

ميكاكي، رودلفو (د.ت.). طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانل، دارالفرجاني، طرابلس، ليبيا.

The Economic Crisis and Its Repercussions on The Internal Conditions of The Trablus garp Eyaleti, 1805-1832 AD

Walid Alhadi Maouma

Department of History, Faculty of Arts, Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

Email: walidhs87@gmail.com

Abstract

This research paper aims to study the economic crisis that wracked Trablus garp Eyaleti "the Province of west Tripoli" during the first third of 19th century in which the province was ruled by Yusuf Pasha al-Qaramanli 1795-1832 AD. The economic crisis was studied through attempting to treat its reasons related to the poor economic policy which has been adopted by the ruler to prepare the general budget of the province. Implementing the economic policy and existing political circumstances in that time led to repudiation movements and insubordination internally which therefore overburdened the Pasha. The narrative analytical approach was used to achieve the objectives of this study. The study found that the excessive taxes which have imposed upon the people of West Tripoli Province depleted their economic capabilities. Also, the methods of violence which were used in collecting the taxes aroused resentment, and as a result of that, the revolution spread until it toppled the Prince Al-Qaramanli and then his family forever from ruling on the Wilaya.

Keywords: Economic crisis, Qaramanli family, Wilaya of West Tripoli, Yusuf Pasha Al-Qaramanli.